

# الذهب في موريتانيا كنز يسمم سكان مدينة الزويرات

## مواد كيميائية مستعملة في التنقيب ضارة بالبيئة والصحة

الذهب كنز ينقذ الدول والأفراد من الفقر، لكنه يمكن أن يكون ضارا بالصحة والبيئة كما يقول سكان الزويرات المدينة المنجمية في موريتانيا والذين يشكون من استعمال مواد كيميائية سامة في معالجة التبر الأسود من قبل الأفراد والشركات الذين حصلوا على رخص عمل في محافظة تيرس زمور.

تجدد الجدل حول هذا الموضوع، وإلى خروج السكان في مظاهرات احتجاجية، تعبيرا عن رفضهم القاطع لتشديد هذه المصانع، وممارسة نشاط التنقيب على مقربة من مناطق إقامتهم، بالنظر إلى ما يلحقه ذلك من أضرار بالبيئة (المياه، المواشي، المراعي، تلوث الهواء...)، فضلا عما قد تسبب فيه من أمراض خطيرة ومزمنة.

ووفقا لسكان محافظة تيرس زمور، فإن استعمال مادة "السيانيد" الملوثة للبيئة والمسببة لأمراض مستعصية، والقاتلة للحيتان والحارقة للبشرة، لا يمثل الكارثة الوحيدة التي تهدد الزويرات، فقد أثار استخدام المشتغلين به مواد كيميائية سامة -مثل "السيانيد" والزنبيق- لمعالجة الحجارة المشبعة بالذهب، استياء سكان المنطقة الذين عبروا عن رفضهم القاطع لاستخدام هذه المواد، بسبب ما ينتج عنها من أضرار بيئية ومن عواقب وخيمة على صحة المواطنين.

ومنذ أن سمحت السلطات الموريتانية بالتنقيب التقليدي عن الذهب، سنة 2016، وفتحت مناطق محدودة أمامه، شهد هذا النشاط إقبالا منقطع النظير من طرف فئات عريضة من الموريتانيين، ودرجة أقل الأجانب، ولو في غياب أي إطار قانوني أو مؤسسي واضح ينظمه.

وما إن فتحت السلطات سنة 2018 مجال منح رخص جديدة للتنقيب عن الذهب السطحي، وخاصة في منطقة "المغليب اندور" في محافظة تيرس، حتى تدفق أزيد من سبعة آلاف شخص لطلب الحصول على هذه الرخص، وسمحت السلطات أيضا للغرباء بالدخول إلى المنطقة.

كما أعلنت السلطات الموريتانية، مؤخرا، عن فتح 11 منطقة جديدة أمام المتقنين عن الذهب السطحي، تمتد على مساحة 104 آلاف كلم مربع، كانت مصفحة كمناطق عسكرية مغلقة، وذلك استجابة لمطلب قديم تقدم به المنقبون، وفي ظل الإقبال المعتبر على هذا النشاط.

وفي الأونة الأخيرة أدى السماح بإنشاء مصانع متنقلة تستخدم مادة "السيانيد" الكيميائية في معالجة نفايات المطاحن التقليدية للذهب، ولجوء المتقنين بطرق تقليدية إلى استعمال مادة الزنبيق للعرض ذاته، إلى



المطاحن التقليدية تخلف النفايات



تعرية التربة تخلف أضرارا بيئية



حفر عشوائي

التي "تخرت جوف المنطقة بأكملها مشكلة أنهارا تغطي نسبة 18 في المئة من مساحتها الإجمالية، الأمر الذي تسبب في قتل البشر والشجر"، و"جعل من استغلال الأراضي، التي تزخر بالذهب، لإغراض تنموية ضريبا من المستحيل"، على حد تعبير السكان المحليين.

وإخراج هذا النشاط من حالة الفوضى التي يعيشها، أنشأت الحكومة منذ أشهر قليلة شركة "معادن موريتانيا"، وأوكلت لها مهمة ضبط القطاع وإيجاد إطار قانوني ومؤسسي يضمن الرفق من مردوديته والحد من انعكاساته السلبية على البيئة وصحة الإنسان.

وعلى أمل وضع حد لهذا الجدل، أكد الرئيس الموريتاني، محمد ولد الشيخ الغزواني، مؤخرا، في مدينة الزويرات بمحافظة تيرس زمور، أنه "لن يكون هناك أي تسامح أو تساهل مع أي شيء يمكن أن يضر بصحة المواطن أو الماء أو مراعي الحيوان"، وطمان المواطنين بأنه "لن تتم التضحية بصحتهم أو سلامتهم من أجل أي نشاط مهما كان".

وفي خضم هذا الجدل جاء إعلان الحكومة الموريتانية، أواخر أكتوبر الماضي، عن إحداث شرطة بيئية ليشكل بارقة أمل "لواجهة تفاقم الانتهاكات المضرة بالبيئة"، حيث ينتظر من هذا المرفق العمومي أن يمثل "أداة فعالة لتنفيذ سياسة الحكومة في مجال المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة والتنوع البيولوجي".

واستنادا إلى نشاطه حراك "بيئي في خطر" بالمحافظة، فإن الترخيص لهذه المصانع جاء "مخالفا للقانون، وقبل إعداد دراسة للأثر البيئي يشارك فيها السكان".

وقد دخل على خط هذا الجدل رئيس البرلمان، الشيخ ولد بايه، خاصة بعد أن وصلت المفاوضات بين السلطات والسكان إلى الباب المسدود، حينما صرح بأن "محافظة تيرس زمور في غنى تام عن تلوين ما تبقى من أراضيها بمواد التعدين السامة"، وأن مراعيها تستحق العناية والحفاظ عليها مراعاة للمصلحة العامة، معربا عن اعتقاده بأن "المنطق يقتضي حصر التلوث في مكان واحد، ولو تطلب الأمر نقل الحجارة نحو المنطقة الملوثة أصلا، تفاديا لانتشار البلاء، وحسرا لتعمده".

من جهته، طالب المجلس الجهوي في تيرس زمور بوقف كل أنشطة معالجة التربة المشبعة بالذهب، حتى تقدم دراسة للأثر البيئي معدة من قبل مكاتب دراسات خاصة ومعتمدة من وزارة البيئة.

وليس هذا هو المرة الأولى التي يحدث فيها الجدل حول استعمال مواد كيميائية في مجال التنقيب عن الذهب، أهليا كان أو شبه صناعي أو حتى صناعيا، فقد سبق أن شهدت سنة 2017 أزمة حادة بين سكان بعض مناطق محافظة نواذيبو، وشركة "تازيزات" العاملة في مجال استغلال الذهب. ومرد ذلك هو "ارتفاع مستوى التلوث البيئي" ونسبة "السيانيد"



استخدام السيانيد والزنبيق لمعالجة الحجارة المشبعة بالذهب يثير الاستياء لما يخلفه من عواقب وخيمة على الصحة والبيئة

# صيادو السمك الصقليون لا يعرفون متى يعودون بعد إبحارهم

وأضاف "لم أعرف ماذا علي أن أفعل"، مؤكدا "كنت مستعدا للذهاب بدلا من ابني لو استطعت". أنهم الرجال بالصيد في المنطقة المحمية الليبية.

ومنذ اعتقال هؤلاء الصيادين، احتل أفراد من عائلاتهم مبنى بلدية ماتسارا حيث علقوا لافتات عملاقة كتب عليها "أطلقوا سراح صيادينا" في قاعة المجلس.

**تصاعد التوتر حول حقوق الصيد بين صقلية وجيرانها في شمال أفريقيا بلغ ما يسمى بحروب الصيد**

وقالت باولا بيجيوني إحدى زوجات الصيادين اللواتي يشغلن دار البلدية إن هؤلاء النسوة "يطلبن مساعدة دولية". وأضافت "لم نعد نثق في الحكومة الإيطالية".

من جهته، يؤكد وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو الذي التقى أسر الصيادين في سبتمبر مع رئيس الوزراء جوزيبي كونتي، أن عودتهم إلى إيطاليا تشكل "أولوية مطلقة" للحكومة.

كان يفترض أن يكون ذلك واحدة من سبع رحلات يقوم بها صيادو الروبيان الأحمر العملاق على سفينتي "انتاريد" و"ميدينا" انطلاقا من ماتسارا. وهم يقفون عادة في البحر بين ثلاثين وأربعين يوما قبل أن ينفذ القود تماما في مناطق صيد تم اكتشافها منذ عقود وينقلون حوالي 35 طنا من القريدس الأحمر العملاق. وتتطلب كل رحلة في البحر حوالي خمسين ألف يورو مقدما لتغطية النفقات من القود إلى الشباك الجديدة مرورا بالرواتب.

هذا النوع من القريدس الأحمر الذي يسبح على عمق 600 متر تحت سطح البحر، يستحق كل هذا العناء إذ يباع الكيلوغرام الواحد منه بحوالي خمسين يورو بسعر الجملة. وفي مساء الأول من سبتمبر، واجهت القوارب التسعة التي أبحرت قبل أسبوع مشكلة كبيرة، فقد ظهر قارب خفر السواحل الليبي فجأة وفتح أضواءه بينما قامت قوارب مطاطية سريعة بالدوران بسرعة حولها.

وتمكن سبع قوارب صيد من الفرار لكن تمت مصادرة اثنين آخرين وأسر جميع من كانوا على متنها. وقال جوزيبي جاكالوني (56 عاما) الذي شهد اعتقال ابنه جاكومو مع سبعة إيطاليين آخرين وستة تونسيين وإندونيسيين اثنين وسنغاليين اثنين، "كنا جميعا هناك وكان يمكننا رؤية كل شيء".

الذي يتخذ من ماتسارا مقرا له، إن 300 صياد من صقلية أسروا في هذه المعركة من أجل حقوق الصيد خلال العقود الماضية، وتمت مصادرة 150 قاربا وتبلغ قيمة الأضرار أكثر من مئة مليون يورو.

وكانت البحرية الإيطالية تقوم عادة بدوريات في المنطقة لضمان سلامة الأشخاص الموجودين على متن القوارب، لكنها تمتنع عن ذلك الآن كما يقول الصيادون الغاضبون من معلومات تفيد بأن بعض الجهات جاءت من زوارق دورية سلمتها إيطاليا إلى ليبيا لمنع المهاجرين من الوصول إلى الشواطئ الأوروبية.

وبعد حادثة 1996، واجه ميمو مشكلة أخرى في العام 2010، عندما تمكن من الإفلات من نيران زورق عسكري على بعد حوالي خمسين كيلومترا قبالة الساحل الليبي، أدت إلى إحداث 9% ثوبا في هيكل السفينة المدني.

بعد سنتين، تمت مصادرة سفينته وحصيلة صيده في شمال بنغازي وأضى ميمو أسبوعا في السجن. وعلى الرغم من تجاربه المؤلمة، يواصل ميمو الذي بدأ حياته في البحر في سن الرابعة عشرة على خطى والده، صيد السمك.

وقال "بالنسبة للقريدس الأحمر العملاق، نعم لكن ليس قرب الشواطئ الليبية بعد الآن".

المسافة التي تعتبرها الأمم المتحدة المياه الإقليمية لبلد ما. في المقابل، لا تفر ليبيا بذلك وتقول إنها تستطيع المطالبة بمساحة بحرية أكبر.

وتصاعدت الخلافات بشأن حقوق الصيد منذ 2005 عندما أعلنت ليبيا أن منطقة الصيد المحمية الخاصة بها تمتد 74 ميلا بحريا (حوالي 140 كلم) عن الساحل، في تحد للمعايير الدولية. وأدت الحروب الأهلية في ليبيا إلى تفاقم الخلافات وباتت السلطات الإيطالية المتنازع عليها. وتقول الحكومة المحلية لصقلية نقلا عن "صيد السمك في المتوسط"



مخاطر متعددة تعرقل الصيد

وتصاعد التوتر حول حقوق الصيد بين صقلية وجيرانها في شمال أفريقيا ولاسيما ليبيا وتونس ليلغا ما سمي بـ"حروب الصيد".

وقال ميمو، وهو ينظر إلى البحر من ميناء ماتسارا حيث ترسو العشرات من سفن الصيد المتهاكلة لقدمها ويسبب المياه المالحة، إن "الأسوأ هو أن الصيادين يعرفون متى سيغادرون لكنهم لا يعرفون مطلقا متى سيعدون".

يعتبر الصيادون الصقليون أنهم يستطيعون الصيد في المياه الدولية في البحر المتوسط طالما أنهم يعملون على بعد 12 ميلا بحريا عن الشاطئ،

ماتسارا ديل فالو (إيطاليا) - يذكر دومينيكو أسارو أحد أيام 1996 حيث بدأت فيه القوات الليبية إطلاق النار على مركبه لصيد السمك "أوزيريد"، مطلقا بذلك مطاردة استمرت أربع ساعات كاد يصاب خلالها برصاص في الجمجمة.

وصور مركبه بعدما أنجر من بلدة ماتسارا ديل فالو في صقلية لصيد الجمبري الأحمر العملاق الذي يقطن روجا كبيرا، في المياه الدولية على بعد حوالي تسعين كيلومترا قبالة مدينة مصراتة الليبية، واحتجز مع أفراد طاقم سفينته الثمانية ليمضوا الأشهر الستة التالية في سجن ليبي.

الآن، يرى "ميمو" كما يلقونه، وهو في الرابعة والستين من العمر، هذه التجربة تتكرر مع دخول مدة احتجاز 18 صيادا من المدينة نفسها الواقعة في جنوب صقلية، في ليبيا شهرها الثالث على إثر حادثة مماثلة وقعت في سبتمبر الماضي.

هذه الحوادث الخطيرة مألوفة لدى صيادي ماتسارا الذين اعتمدوا لأجيال على هذه المياه للقمع عيشهم، لكنهم يرون مستقبلهم مهيدا أكثر فأكثر.

ومع تضائل مخزونات السمك السمكية وتحسن قدرات سفن الصيد، باتت قواربهم تتبعد عن الميناء في العقود الأخيرة بحثا عن صيد مريح، لكن في مياه تقول ليبيا إنها تحت سيادتها.